دور الرأي العام في التحول الديمقراطي

د. رقية سعيد

كلية التراث الجامعة

المقدمة

إن الحديث عن الرأي العام والمشاركة السياسية وما ينطوي عليها هو تعبير عن مظاهر تجسدها الديمقراطية وتصب في الأهداف التي تتوخى تحقيقها وفي مقدمتها السعي للوصول إلى دولة القانون ،وذلك إن كل اهتمام توليه الحكومات بصوت الشعب يكون اهتماما بالمشاركة السياسية وبالتالي توسيع نطاقها وفاعليتها في حين إن كل إهمال لصوت الشعب هو تقليص لحجم المشاركة السياسية فماهية الرأي العام والتأثير المتبادل وماهية التحول الديمقراطي كلها محاور باتت تشكل الأساس للبناء كل المجتمعات، إذ نرى إن الشعوب باتت تجسد حقوقها وفق طرح الرأي العام الذي يعد صمام الأمان لضمان حقوقها من خلال التعبير عن ذلك الرأي في صورة التظاهر.

وإذا كانت المشاركة السياسية تعد المحور الأساس لذلك التعبير فان النتيجة الحتمية لتلك المشاركة تجسدت بصورة الديمقراطية والتي تعد الحلقة الأساس للرأي العام، ومن خلال الرأي العام أصبحت الشعوب قادرة لان تقف بوجه الطواغيت وتقليص قدر الإمكان من دائرة الحكم الاستبدادي والأنظمة الدكتاتورية، ومن خلال هذا البحث نسلط الضوء على الرأي العام ودوره في التحول الديمقراطي.

الإشكالية

تنطلق إشكالية البحث من طرح تساؤل هو هل إن للرأي العام دور في التحول الديمقراطي؟ وما هي القاعدة الأساسية التي ينطلق منها الرأي العام لأداء هذا الدور في التحول؟

الأهمية

تنطلق أهمية هذه الدراسة كون إن الرأي العام اخذ حيزا كبيرا في عملية التحول الديمقراطي وشكل قاعدة مهمة في هذا التحول كون ان اغلب دساتير الدول نصت على أهمية الرأي العام وهذه الأهمية دونت في معظم دساتيرها.

الفرضية

فرضية البحث تنطلق من نقطة أساسية هي هل إن الرأي العام له دور في التحول الديمقراطي وهذا ما نحاول الإجابة عليه.

الهدف

إن الهدف من هذه الدراسة هو تقديم صورة الرأي العام كون انه يشكل احد أدوات التحول الديمقراطي وهذا التحول يمثل ارض خصبة للانتقال إلى الديمقراطية التي تتوج بالاعتراف بالحقوق والحريات المنصوص عليها دستوريا.

المبحث الأول : ماهية الرأي العام وماهية الديمقراطية

يمكن تعريف الرأي العام بأنه مجموعة المعتقدات والقيم والاتجاهات التي يعبر عنها فرد أو جماعة كبيرة من الناس حول الأمور السياسية المعاصرة[1]، وعلى الرغم من الاختلاف في تقديم تعريف محدد الرأي العام فقد كان التعريف أعلاه يحقق موجز عن تعريف الرأي العام فيمكن أن يؤخذ الرأي العام على أساس انه وجهة نظر أو رأي إزاء موقف أو قضية ليس على الجانب السياسي فقط وإنما يشمل كل جوانب المجتمع وباعتباره كضامنة حقيقية للحرية السياسية ،فيعرف بأنه وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية عامة في زمن معين تهم الجماهير وتكون مطروحة للنقاش والجدل بحثا عن حل يحقق الصالح العام[2].

أيضا يعرف بأنه مجموعة اتجاهات الأشخاص الأعضاء في نفس المجموعة الاجتماعية نحو مسالة من المسائل التي تقابلهم [3]، وأيضا يعرف بأنه فهم معين للمصالح العامة الأساسية يتكون لدى كافة أعضاء الجماعة[4].

كما يمكن تعريف الديمقراطية ، حيث يتفق اغلب الباحثين على إن معنى الديمقراطية هو سلطة الشعب وحيث تعود جذور هذه الكلمة إلى العصر اليوناني، وبالذات أثينا، وقبل أن يتحول مصطلح الديمقراطية إلى مذهب سياسي (آيدلوجية سياسية)،

ترجع إلى العصر اليوناني حيث التجمع في الساحات وتبادل الرأي وطرح مناقشات عديدة حول قضايا متنوعة يؤخذ على أساسها رأي الشعب وهنا بدأت الجذور تتحول إلى معنى حكم الشعب[5].

غير انه يمكن إعطاء تعريف للديمقراطية وهي تعني، المشاركة السياسية أي المشاركة، في صنع القرارات، وهناك تعريف آخر وهو على حد تعبير نظرية (العقد الاجتماعي)، والتي تنسب إلى جان جاك روسو، والتي ترى أولا إن الديمقراطية مذهب سياسي، لا مذهب اجتماعي واقتصادي، فهي مسالة عقل وقلب وليس مسالة خبز وزبد[6].

وبالرجوع إلى معنى الديمقراطية والتحول الديمقراطي والخوض في تفاصيله نرى إن الديمقراطية إذا أخذنا معناها بالتفصيل نجد انه الديمقراطية بحسب تعريف الرئيس الأمريكي (أبراهام لنكولن)، هي حكم الشعب بالشعب وللشعب، فالشعب كمدلول سياسي لا يضم إلا طائفة

من الناس تستأثر بالاشتراك والمساهمة في السلطة، فهذه الطائفة هي التي يتكون منها الشعب كحقيقة سياسية[7].

فالديمقراطية في أصلها، اللغوي وسياقها التاريخي لا تحمل إلا مفهوما سياسيا واضحا ومحددا وهو حكم الشعب، بالشعب وقد ظهر هذا المصطلح، لأول مرة في التاريخ، في كتاب (تاريخ حروب البلوبونيز)، من تأليف المؤرخ اليوناني، (توسيديدس)، (460-400.ق.م)[8].

إننا نقرا غالبا أيضا إن الديمقراطية هي منظومة سياسية يستطيع فيها الشعب السيد ممارسة حقوقه السياسية بحرية في نهاية المطاف، فهنا تترجم المثالية الديمقراطية في المجتمعات الحديثة أولا بانتخاب قادة الاقتراع، العام وثانيا من الضروري التنبه إلى تحديد ممارسة صلاحية الحكام عبر قواعد فصل ورقابة السلطات، وثالثا، إنشاء دولة حق تمنح ضمانات لحريات الأفراد والجماعات[9].

فالديمقراطية التي نتحدث عنها هنا هي منظومة من القيم التي ترتكز على بعض المقومات والمرتكزات الأساسية،والتي تحميها، جملة من الضمانات والمؤسسات القانونية ، وهذه الضمانات اللازمة للعطاء والتحرك لان التنظيم المجتمعي، لا يمكن أن يكون مفيدا وفعالا ما لم يكن طوعيا وحرا[10].

وكما إننا نجد مدى ارتباط الرأي العام بالديمقراطية والأخيرة وارتباطها بعملية التنمية والتي في إطارها تحدد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية وبجملة هذه الحقوق هو (حق المشاركة في الشؤون العامة دوليا ووطنيا ،الحق في حرية تأسيس الجمعيات ،التعددية ،حرية التعبير وحرية الرأي[11].

ونستطيع أن نمضي في البحث التاريخي عن الرأي العام حيث نجد في زمن الألف الثاني ق.م. حيث تولدت لدى الأفراد غرائز في التعبير وفي الرأي حيث كان هناك تصور بان الإنسان يفكر ويعمل وتولدت لديه غريزة وحدوث ومقاومة عندما يعلن رأيه ووجدنا إن الحرية تاطرت في نصوص منها الإلياذة والأوديسة ،وإذا ما وصلنا إلى القرن (7-8 ق.م.)، أخذت الخصومات بين الجماعات اليونانية تظهر على المنافع المادية خاصة على امتلاك الأرض واستثمارها والانتفاع بما تأتيه من ثمرات ، ثم ما تلبث هذه الخصومة أن تجاوزت الجماعات إلى الأفراد أنفسهم

فاخذوا يتخاصمون وكل منهم يريد أن يملك أعظم حظ ممكن من الأرض أو الثروة بعد أن كانوا لا يشعرون أي شي من ذلك[12].

لقد نشا في القرن العشرين مذهبان من الديمقراطية ومنها السياسية التي تعتبر الفرد ممثلا لنفسه فمن حقه أن يدخل البرلمان بواسطة الانتخاب ،أما الديمقراطية الاجتماعية فالفرد فيها منعدم الشخصية بذاته بل لا وجود له في نطاق الهيئة التي يعمل بها[13].

أما الحقوق السياسية فتعني مدى المشاركة الحرة للمواطنين في اختيار صناع القرار[14].

ولا شك إن للرأي العام له أهمية في القرن العشرين إلى الحد الذي يمكن القول فيه بان الرأي العام أصبح يمثل الضمان الأساسي للقيم السياسية والدستورية بحيث إذا انعدم أو ضعف أصبحت هذه القيم عرضة لامتهان الحاكمين[15].

وأصبح الرأي العام باعتباره يمثل ضامن الحرية السياسية منصوص عليه في الدساتير باعتباره حق من حقوق الشعوب، ففي ظل الأوضاع السياسية القائمة على احترام الحرية السياسية بكل ضماناتها والتي يتمتع في ظلها الأفراد بوعي سياسي مزدهر، ويقوم الرأي العام بوظيفة الحكم وهذا الحكم يأتي عن طريق مناقشة الرأي والوصول به إلى رأي عام أخير ملزم[16].

ولم تتأتى أهمية الرأي العام بكونه منصوص عليه دستوريا بل أصبح يمثل دور خطير وأصبح النظام السياسي يحركه الرأي العام ولهذا سعى الحكام إلى كسب تأييد الشعوب لكون شوكة الرأي العام أصبحت قوية وأداة فعالة في تحريك النظام السياسي بما يتضمنه من أحزاب ،مؤسسات،جمعيات إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والتي تعتبر الحاضنة الحقيقية للرأي العام ، وليس هذا فقط بل تعاظم الأدوار التي قام بها الرأي العام منها (المصدر الأعظم للسلطة والمنظم لها، ومصدر التشريعات والتعبير عن الإرادة العامة للجمهور وأداة للضبط والترشيد الاجتماعي والسياسي وأداة دعم للعمليات السياسية وصنع القرار[17].

لقد كانت هناك وجهات نظر مختلفة تقول حول الرأي العام ومنها الأولى ترى بان الرأي العام هو سطحي بعكس الرأي الخاص الذي يتصف بالعمق والجدية وبينما يرى دعاة وجهة النظر الثانية إن الرأي العام هو عبارة عن علاقة آنية تقوم بين عدد من الناس جراء حكمهم المشترك على عدد من القضايا[18].

وهنا يتضح الدور السياسي له من خلال إن الرأي العام هو انعكاس للسلطة السياسية باعتبارها تمثل الأغلبية من استفتاء شعبي واقتراح واعتراض تصب في قالب النظام السياسي متبلورة بالانتخابات.

لقد أصبح واضحا وجليا إن النظام السياسي الحقيقي الناجح يبدأ بالوعي السياسي وينتهي بثمرة الديمقراطية حيث يتخللها الرأي العام عن طريق دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ودور وسائل الإعلام والاتصال، وكل هذه الركائز تتمثل بوجود نظام ديمقراطي حقيقي يتخلله الحقوق والحريات السياسية منها حرية التعبير وحرية الرأي التي تصب في قالب الرأي العام.

وهنا يبدو واضحا بان العلاقة بين الرأي العام ووسائل الاتصال تتمثل بما يلي:

الاتصال ووسائل الإعلام النظام السياسي والنظام الإعلامي العملية السياسية والعملية الاتصالية [19]، فالعلاقة بين الرأي العام ووسائل الاتصال تتمثل بأنها علاقة دائرية ديناميكية تفاعلية، وكل منها محوريها الرئيسيين يؤثر ويتأثر بالآخر بدرجات مختلفة حسب مجموعة من العوامل منها: النظام السياسي والنظام الاتصالي المتبع، ودرجة تماسك الجماهير ودور الرأي العام في صناعة القرار، ووجود المؤســـسات الدســـتورية وجماعات الضغط ودرجة الوعي العام ([20]).

فالتأثير يبدو واضح لان وسائل الإعلام والاتصال تحتوي على تصورات وطموح وآمال الجماهير فهي قناة تتصل بالنظام السياسي وتوصل الرأي العام للقمة.

والرأي العام يبدو مهم فهو عندما يطرح قضية قابلة للمناقشة وهذه القضية مهمة من ناحية هنا يمثل ورقة ضغط لوسائل الاتصال والإعلام على النظام السياسي فهكذا نجد إن هذه الحلقات هي تمثل دائرة حقيقية لقيام نظام ديمقراطي حقيقي و فعال.

المبحث الثاني: العلاقة بين الرأي العام والتحول الديمقراطي

إن العلاقة بين الرأي العام والتحول الديمقراطي تكمن في طرح التساؤل التالي، كيف الانتقال إلى الديمقراطية التي هي وليدة تطور الأوضاع الصناعية الرأسمالية، في أوروبا، وفي مجتمعات تعيش أوضاعا تنتمي في جملتها إما إلى ما قبل الرأسمالية وإما إلى ما اعتبر انه بديل للرأسمالية وتجاوز لها[21].

والحقيقة انه إذا أردنا أن نؤكد حقيقة ارتباط الرأي بالعام بالتحول الديمقراطي فان الأخيرة لا تتحقق إلا بالمشاركة السياسية والتي تصب في قالب الرأي العام على اعتبار إن الرأي العام الذي يأخذ طريقه في نظام سياسي معين ما يعبر عن ذلك النظام بأنه ديمقراطي على عكس النظام الذي لا يأخذ بالرأي العام فهو يبدو بشكله نظام ديمقراطي لكن في الوجه الحقيقي يعبر عن دكتاتورية واستبداد.

إن الديمقراطية يمكن أن تتكون لاجتماع عدة عوامل هذه بحد ذاتها تؤطر للديمقراطية فتحقيق المساواة، والعدالة والحرية بكل معانيها إضافة إلى دور النخب ومنظمات المجتمع المدني، حيث تتوفر له نخب سياسية واجتماعية ترتضي لنفسها أن تشترك فكريا وسياسيا وعمليا، في تنظيم وطني ديمقراطي، وتأخذ على عاتقها مهمة استقطاب الرموز الوطنية، ذات التوجهات الديمقراطية عندها يتشكل البناء المتكامل للحزب عبر هذه الحشود من النخب الواعية[22].

فنجد إن الأحزاب لها دور فعال في انجاز العملية الديمقراطية والتي تعتبر ميلاد عسير بحد ذاته على أساس إنها تميل إلى التدرج (التحول)، ثم نتحدث عن مجتمع ديمقراطي، وإذا رجعنا إلى الوضع العراقي فإننا نجد انه في العراق برزت نخبة من المثقفين الذين تميزوا بالنزعة العصرية والأخيرة تعتمد في الواقع على مجموعة نزعات فكرية محددة انصب مضمونها بالنهاية في التأسيس للديمقراطية الليبرالية[23].

فتنشا الديمقراطية بفوز الفقراء فيقتلون بعض خصومهم وينفون غيرهم ويتفقون مع الباقين على اقتسام الحقوق والمناصب المدنية بالتساوي، ويغلب في دولة كهذه أن تكون المناصب بالاقتراع[24].

إن صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر وصونه في المجتمع التعددي قضية ثابتة في العلم السياسي ويرقى تاريخها إلى قول (آرسطو) المأثور إن الدولة تستهدف قدر المستطاع أن تكون مجتمعا مكونا من أنداد وأتراب، فالتجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبر شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة أو عاملين يؤديان بقوة إليها، وبالعكس فان الانقسامات الاجتماعية والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات[25].

وقد يعني التحول الديمقراطي التدرج يعني إذا ما أرادت الدولة أن تحقق المشروع الديمقراطي يمكن أن تمر بمراحل و تعني التدرجية لأنه لا يمكن استيعاب مجتمع ديمقراطي دون أن يتدرج وبعبارة أخرى إن الانتقال إلى الديمقراطية يشير من الناحية العملية احد الخيارين أما التدرج وذلك بالعمل من جهة على فسح المجال للقوى الديمقراطية في المـــجتمع لتنمو

وتترسخ وتهيمن، أي القيام بدمقرطة الدولة بالانتقال بها إلى دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية، وإما سلوك طريق آخر غير سبيل التدرج وذلك أما بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية وأما بإزاحته من طرف هذه القوى نفسها[26].

إن الديمقراطية في الوطن العربي، هي اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة لا من اجل التقدم وحسب بل أيضا من اجل الحفاظ، على الوجود العربي بذاته[27]. وهذا ما نلتمسه من استطلاعات للرأي العام في عدد من البلدان العربية إلى إنشاء مجموعة متخصصة من مراكز البحث والتي تمثل تدارك أهمية الرأي العام وتطوير بحوثه كون أن الرأي العام يتزايد عدد الذين ينادون باسمه، حيث أكد العجز الديمقراطي العربي من تسلط أنظمة الحكم وانتهاك حقوق الشعوب بشتى الوسائل، ولأنه منذ الربيع العربي 2010 وبفعل التطور لوسائل الإعلام فان استطلاعات الرأي العام بدأت بالانتشار[27]

لقد أنتج الفكر العربي إسهامات كبيرة فكرية كانت ونظرية سدت ما كانت تعانيه الديمقراطية من عجز ونقص أصبحت اليوم قيمة لا يجرؤ المعادون لها على مواجهة ذلك بصراحة أمام الرأي العام كون أن الأخير اخذ حيزا كبيرا في ميدان السياسة أولا عند تعبير الشعوب عن حقها عن طريق التظاهر ووجود تعبئة حقيقية وفاعلة لتعريف الشعوب بحقوقها والتخلص من الأنظمة المستبدة[28]

إن الديمقراطية أصبحت مكونا مهما في الفكر العربي وجزاءا لا يتجزءا من المشروع النهضوي العربي وأصبحت ذات مستوى رسوخ وانتشار على مستوى الثقافة العربية المختلفة من خلال الاتجاهات المعبرة عن مختلف البلدان العربية. لقد أظهرت نتائج المسح الميداني حول الرأي العام وما يؤديه من دور نحو الانتقال أو لتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الربيع العربي الذي عكس صورة واضحة للرأي العام [29]

إن انتقال العراق إلى النظام الديمقراطي قد لا يمكن تطبيقه بكل مفرداته والمبررات لذلك إن العراق الآن يمر بمرحلة إعادة تشكيل المجتمع تربويا وثقافيا وضرورة إنشاء حاضنة اجتماعية تنتج لنا قناعة عامة تتبنى رضى وفهم الاعتبارات والاستحقاقات التي جاء بها واصل الديمقراطية كمشروع سياسي يدير المجتمع[30].

إن تاطير الديمقراطية وصياغة قالبها الحقيقي لا ينطبق على واقع العراق فان تناول الاستقرار السياسي في العراق يتطـــلب التصدي لبـــحث عناصر اللازمة لبلورة أرضية ملائمة لانطلاق إستراتيجية الاستقرار عبر الجمع بين ثلاثة مفاهيم متكاملة الأول مفهوم سايكولوجي(الأمن)، والثاني مفهوم اقتصادي(التنمية)، والثالث مفهوم قانوني(الشرعية)[31].

وهكذا نجد إن التحول الديمقراطي لا يحتاج فقط إلى رأي ومشاركة سياسية وإنما يعي بالاستقرار الذي يفسح المجال لكل القوى والأحزاب للوصول إلى دفة الحكم وعلى أساس ذلك يجب أن يكون هناك تاطير حقيقي لمسالة المواطنة وتعزيزها في النفوس بغض النظر عن كل الاعتبارات المجتمعية وتفهم المواطنة باعتبارها انتماء للأمة وارتباطا بكيان سياسي[32].

وهكذا نجد إن عملية التحول هي في إطارها شاقة وتمثل سلسلة من التطورات وهي عملية انتقالية نحو الوفاء ببعض معايير الديمقراطية أو هو وفق ما يقول هدسن "العملية التي تصبح من خلالها ممارسة السلطة اقل تعسفا أو اقل استثناء للآخرين"[33].

و لاجل تدارك قضية التحول الديمقراطي وبذلك فان مضمون التحول الديمقراطي يعد بالضرورة نسبيا ويتوقف على السياق، ولا سيما فيما يتعلق بقضية المحاسبة وتحديد المسؤوليات عن التجاوزات التي ارتكبتها أنظمة حكم سابقة[34].

وقد يبدو للظاهر إن الدولة تمر بمرحلة تحول التي قد تكون متضمنة مراحل داخل أي مسالة ضمنية ويبدو إن مراحل الانتقال الديمقراطي تتمثل بثلاث مراحل منها:

في المرحلة الأولى يكون هناك صراع متواصل وحاد يؤدي إلى انهيار النظام الديمقراطي ثم حدوث قرار واع يتبنى الحكم الديمقراطي، وفي المرحلة الأخيرة يكون هناك مرحلة تماسك وعندما يتعود السياسيون والناخبون على هذا النمط من النظام[35].

في الحقيقة إن هناك ترابط فعال بين التحول الديمقراطي والرأي العام، أولا إن الرأي العام يتجسد في الحقوق والحريات السياسية وهذه الأخيرة هي التي تحدد الديمقراطية وتصب في قالب النظام السياسي الديمقراطي إذا اعترفت بالحقوق والحريات السياسية والتي تتجسد في الرأي العام. وقد عبر عن ذلك (جوزيف ستالين) سنة 1929 عندما أعلن انه يجب أن يكون للرأي العام الأكثر من انعكاس لمبادئنا وآرائنا [36].

كما إن الديمقراطية تتحدد بمكونات ومن هذه المكونات هي سيادة الشعب وحكومة قائمة على موافقة المحكومين وعلى تداول السلطة وانتخابات حرة عادلة وحكم الأكثرية وحماية حقوق الأقليات[37].

كما إن النظام الديمقراطي لا يمكن أن يتأتى في جملة واحدة وإنما نتيجة تظافر عوامل عديدة استغرقت فترة من الزمن وهذه الفترة هي كانت نتاج عن وعي سياسي للشعوب حيث أدى الوعي السياسي دوره في إفراز نظام ديمقراطي حقيقي، كما إن الوعي السياسي لا يمكن أن يكون له دور فاعل إلا إذا توافرت فيه عناصر منها: الشعور بالاقتدار السياسي والاستعداد للمشاركة السياسية والتسامح الفكري المتبادل، وتوفر روح المبادرة واحترام المبادئ قبل الأشخاص وتؤدي الثقة السياسية

المتبادلة دور آخر وفعال،كما إن الجماعة تتمتع بحرية سياسية إذا كان أفرادها يحكمون أنفسهم بأنفسهم، فيختارون حكامهم بملى إرادتهم ، كما ان أيضا بان المواطنين يتمتعون بحرية سياسية إذا كانوا يساهمون بشكل مباشر أو غير مباشر في مهمة الحكم بصفة عامة، وفي عمل القوانين وبصفة خاصة[38].

وإجمالا يمكن القول بان الحرية السياسية، تتمثل في مساهمة المواطنين في الحكم والإدارة والعدالة، فأما مساهمتهم في الحكم فتتمثل في حق التصويت وحق الترشيح، وأما مساهمتهم بالإدارة فتكون عن طريق تولي الوظائف العامة، وأخيرا تتمثل مساهمتهم في العدالة في اشتراكهم في عضوية هيئة المحلفين أو جلوسهم كقضاة في المحاكم عندما تأخذ الدولة بنظام القضاء الشعبي [39].

ولعل النتيجة المهمة التي يمكن أن نصل إليها هو أن الرأي العام يمثل أداة راسخة للتحول الديمقراطي وكنظام لازم ومطلوب تحققه خاصة في البلدان العربية لمواجهة الدكتاتورية والأنظمة المستبدة كون أن الأنظمة المستبدة رسخت قيم خضوع البلدان العربية إلى الحكام فقط دون الالتفات إلى حقوق وحريات الشعوب وهنا استبدل الرأي العام محور تلك القيم بقيمة التعبير عن حقوق الشعوب وحرياتها عن طريقه وكون انه مثل قناعة تامة لتحرير الشعوب من تلك الأنظمة.[40]

الخاتمة

الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إذا فقدت جزء من مكوناتها وان يكن هذا المكون ضمني لكن قد تكون له أبعاد سياسية تصب في صميم العملية السياسية ألا وهو الرأي العام، ولا يمكن أن نطلق مصطلح مجتمع ديمقراطي خاصة إذا لم يكن لهذا المكون غائب أو غير فعال، وعلى مر العصور نجد إن ردات الفعل تظهر على الإذاعة وشاشات التلفاز وفي الوقت الحالي على شبكات الانترنت، والتي لها دور حقيقي في إظهار الرأي العام، وعلى أساس إن الرأي العام، هو حق وهذا الحق، يتضمن معنى الحرية وإذا ما تمكن النظام من كبت الحرية أي كبت الرأي العام، فهو يمثل اضطهاد وأصبح الدور الرائد لهذا المكون جوهر حقيقي في تقدم المجتمعات وما يقرره من مصير يقفز به إلى المستوى المطلوب. ورغم كل ما يحصل وما سيحصل للعملية الديمقراطية يبقى الرأي العام له اثر كبير ومثلما ذكرنا له أهمية كبيرة في صنع القرار السياسي حتى لو لم يصل الى هذه المرحلة على اقل تقدير هو حقل مستقل فهو ليس بالرأي المنقاد الذي تسيره أحوال وأوضاع ونجد في كل حدث يمثل ساحة مفتوحة لردة الفعل وليس هو رأي قائد بحيث يمثل حسم لكل القضايا التي تطرح وعلى أساس انه ارتبط بقضية التحول الديمقراطي وتحدده بالعملية السياسية وكان له دور مع وسائل الإعلام والاتصال والمنظمات المجتمع المدني ناهيك عن قنوات وشبكات الاتصال والقنوات الحزبية فهو رأي يمثل حل وسط فلا هو غائب عن الساحة السياسية أي منقاد ولا هو متصدر كل التصدير أي هو قائد يمثل الشعب بكل فئاته وطبقاته وان اختلفت وجهات النظر التي تطرح.

الهوامش

1- خيري عبد الرزاق جاسم،العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، ط1، بغداد، 2010، ص30.
2-صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، ط1، القاهرة،الزهراء للإعلام العربي، 1988، ص538.
3-مختار الهتامي، الرأي العام، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000، ص20.
المصدر السابق، ص20.
4- عبد الرزاق رزيق المخادمي، آخر دواء الديمقراطية، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص33.
5-المصدر السابق، ص36.
6-محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص82.
7-صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص38.
8-المصدر السابق، ص39.
9-المصدر السابق، ص47.
10-جهيدة لاوند، الديمقراطية والمساواة، ط1،بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، 2006، ص17
11-عبد الحسين شعبان، الحوار المتمدن، إعلان في حق التنمية، العدد1804، 2007، ص7.
12-محمد كامل الخطيب، الحقوق والحريات العامة، ج1، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 2005، ص136
13-خالد حسين شعبان، الديمقراطية والفكر السياسي ، الدستور، العدد276، 2004، ص7.
14-مجموعة مؤلفين ، أسس الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد309، 2004، ص52.
15-صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص585.
16-المصدر السابق، ص586.
17-مختار الهتامي، الرأي العام، مصدر سبق ذكره، ص17-18.

18-خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مصدر سبق ذكره، ص138.
19-مختار الهتامي، الرأي العام، مصدر سبق ذكره، ص249.
20-المصدر السابق، ص250.
مبحث2
21-محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص82.
22-مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد2008،356،ص28.
23-هاتف غناوي، الديمقراطية، بغداد، جريدة الأهالي، 2004،ص3.
24-مجموعة باحثين، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص151.
25-حنا خباز، جمهورية أفلاطون، بغداد، مطبعة بابل، 1986،ص249.
26-حسني زينة، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، 2006، ص11.
27-يوسف الصواني، اتجاهات الراي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)، مركز دراسات الوحدة العربية، الموقع الالكتروني-
www.caus.org.lb`home`down.
28-المصدر السابق.
29-المصدر نفسه.
30-محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص13.
31-المصدر السابق،ص48.
32-رياض الفهد، الأغلبية السياسية وخيارتا التراجع، بغداد، جريدة الصباح، العدد1951، 2010، ص13.
33-سعد سلوم، دولة الاستقرار السياسي في العراق، بغداد، جريدة المشرق، العدد801، 2006، ص6.
34-أمل هندي، إشكالية المواطنة في الخطاب الإسلامي المعاصر، بغداد/ مجلة العلوم السياسية، العدد31، 2005، ص101.
35-خيري عبد الرزاق، العملية السياسية في العراق وإشكالية الوصول إلى دولة القانون، مصدر سبق ذكره، ص34.
36-المصدر السابق، ص38.
37-. المصدر السابق نفسه، ص151
38-. مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد309، 2004،ص52
39--صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص37
40-يوسف الصواني، مصدر سبق ذكره.

المصادر

1-صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي،ط1، القاهرة،الزهراء للإعلام العربي،1988.
2-خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2010.
3-خالد حسن جمعة، الديمقراطية والفكر السياسي، جريدة الدستور، العدد2004،276.
4-أمل هندي، التعريف بمفهوم المواطنة، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد31، 2005.
5-سعد سلوم، دولة الاستقرار السياسي في العراق، جريدة المشرق،العدد801، 2006.
6-رياض الفهد، الأغلبية السياسية وخيارات التراجع، جريدة الصباح، العدد1951، 2010.
7-محمد عابد الجابري،الديمقراطية وحقوق الإنسان،ط1،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
8-حسني زينة، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ط1،بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، 2006.
9-حنا خباز، جمهورية أفلاطون، بغداد، مطبعة بابل، 1986.
10-المقومات الأساسية للديمقراطية،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد356، 2006.
11-جهيدة لاوند، الديمقراطية والمساواة، ط1،بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، 2006.
12-عبد الرزاق رزيق المخادمي، آخر دواء الديمقراطية، ط1،القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
13-مجموعة باحثين، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط1،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

14-هاتف غناوي، أسس بناء لحزب الديمقراطي، جريدة الأهالي ،2006.
15-مجموعة رصد الديمقراطية، التحول الديمقراطي في العراق، المعهد العراقي، التقرير الأول، 2011.
16-مختار الهتامي، الرأي العام، القاهرة، مركز جامعة القاهرة، 2010.
17-تحديد الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، 2004.
18-محمد كامل الخطيب، الحقوق والحريات العمة، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 2005.
19-علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي/ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
20-عبد الحسين شعبان، إعلان الحق في التنمية، الحوار المتمدن، العدد1804، 2007.
21- يوسف الصواني، اتجاهات الراي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)، مركز دراسات الوحدة العربية، الموقع الالكتروني-
www.caus.org.lb`home`down